

موقف المملكة العربية السعودية من النزاع القطري – البحريني حول جزر حوار بعد الاستقلال ١٩٧١-١٩٩٠

م.د. ايمان قحطان سرحان،

جامعة كركوك، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ،

emankhatan@uokirkuk.edu.iq

الملخص: تعد النزاعات الحدودية في دول الخليج العربية وشبه الجزيرة العربية من أكثر القضايا السياسية والجغرافية حساسية لما تنطوي عليه من أبعاد تاريخية وقانونية وأمنية وقد أسهمت هذا النزاعات في توتر العلاقات بين عدد من دول المنطقة وتعد مشكلة النزاع الحدودي بين قطر والبحرين حول جزر حوار التي تتكون من ١٦ جزيرة صغير اكبرها هي جزيرة حوار التي تعتبر من أبرز القضايا الحدودية التي شهدتها منطقة الخليج العربي إذا تأثرت مساراته بالقرارات الصادرة من الدول الاجنبية الى جانب المواقف العربية حول عائديه جزر حوار ورسم الحدود البحرية، وبعد استقلال البلدين ١٩٧١ وظهر النفط والغاز الذي اذى الى تأجج وتصاعد النزاع الحدودي بين البلدين وبشكل كبير تحول وتطور الى مواجهات عسكرية محدودة لولا تدخل المملكة العربية السعودية بدور الوسيط بين البلدين من اجل احتواء الأزمة وتهدة الاوضاع بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية: قطر، البحرين، المملكة العربية السعودية، بريطانيا، نزاع الحدودي فشت الديبل، حوار.

The Kingdom of Saudi Arabia's Position on the Qatari–Bahraini Dispute over the Hawar Islands after Independence 1971–1990

Dr. Iman Qahtan Sarhan

Abstract:

Border disputes in the Arab Gulf states and the Arabian Peninsula are among the most sensitive political and geographical issues due to their historical, legal, and security dimensions. These disputes have contributed to strained relations between several countries in the region. The border dispute between Qatar and Bahrain over the Hawar Islands, which consist of 16 small islands, the largest of which is Hawar Island, is considered one of the most prominent border issues in the Arabian Gulf region. Its course has been influenced by decisions issued by foreign countries, in addition to Arab positions regarding the ownership of the Hawar Islands and the demarcation of maritime borders. After the independence of both countries in 1971 and the discovery of oil and gas, the border dispute between them intensified and escalated significantly, developing into limited military confrontations. This was only averted by the intervention of the Kingdom of Saudi Arabia as a mediator between the two countries to contain the crisis and calm the situation between them.

Keywords: Qatar; Bahrain; Saudi Arabia; Britain; Fasht Al-Dibal border dispute; Hawar Islands.

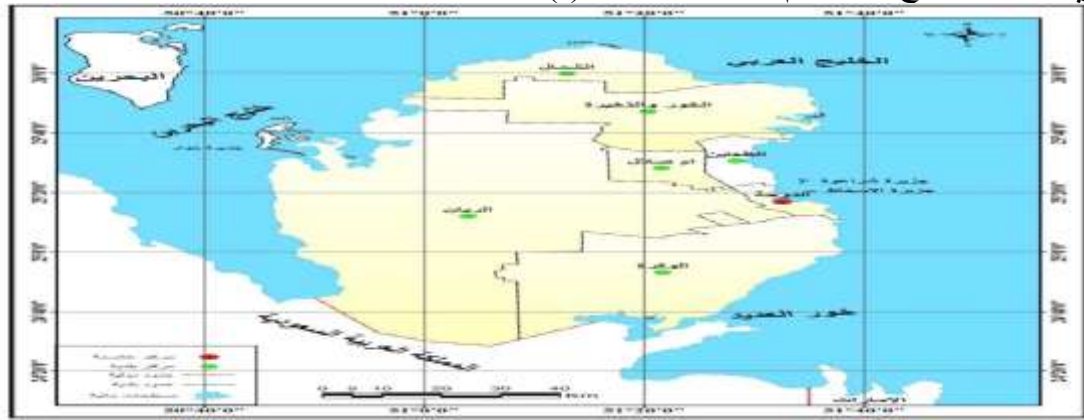
المقدمة:

يعد النزاع الحدودي حول جزر حوار بين قطر والبحرين من أبرز النزاعات الحدودية العربية، في منطقة الخليج العربي مع تمسك كل دول بحقها في السيادة على الجزر، واستندت كل دول بحجج القانونية والتاريخية التي تثبت بانها جزء من اراضيها، اكتسب هذا الصراع اهمية وبشكل كبير بعد استقلال البلدين من الحماية البريطاني ١٩٧١ وخاصتين بعد اكتشاف النفط والغاز في المناطق المتنازع عليها من قبل الدولتين، إذ شكلت الثورة المعدنية عاملاً أساسياً في تزايد الصراع اجل الخضوع الى سلطة أحدهما. وقد قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول جذور النزاع الجذور التاريخية للنزاع

القطري- البحريني حول جزر حوار والاسباب التي اذت الى نشوء النزاع، اما المبحث الثاني تطور النزاع القطري البحريني بعد الاستقلال ١٩٧١/١٩٩٠ والمراحل التي مر بها النزاع بين البلدين اما المبحث الثالث موقف المملكة العربية السعودية من النزاع ١٩٧١-١٩٩٠ وكيف كان له دور في احتواء الأزمة وايقاف الصراعات والمواجهات العسكرية التي كانت تحدث بينهم من اجل تسوية سلمية. اعتمدت الباحثة على مجموعة كبيرة من المصادر التي شكلت في اساسها مصدراً مهماً اغنيت بكثير من الحقائق والمعلومات

المبحث الاول: الجذور التاريخية للنزاع القطري- البحريني حول جزر حوار

تعود جذور النزاع القطري- البحريني إلى الخلافات القبلية وتحولات الولاءات السياسية للقبائل بين حكام المنطقة عبر فترات زمنية مختلفة. وبرز الامر بصورة واضحة في القرن التاسع عشر وخصتين في عام ١٨٩٥م عندما انسحب رجال قبيلة ال بن علي بزعامة الشيخ سلطان بن سلامة من البحرين وتوجه الى قطر تم تحول ولاؤهم وانتماءهم الى الشيخ جاسم بن محمد ال ثاني حاكم قطر (١) آنذاك وقد استقبلهم بحفاوة وأكرمهم، ومنحهم بالإقامة في منطقة الزبارة (٢) (٣) ولم تشهد العلاقات القطرية - والبحرينية اي اوجه للصراع فيما بينهم حول جزر حوار(٤)



قبل عام ١٩٢٥ ويعود ذلك لأنها لا تتمتع بالأهمية الاقتصادية للجزر في تلك الفترة إذ كانت اراضيها غير صالحة للزراعية بسبب تربتها البركانية حولتها إلى منطقة غير مأهولة بالسكان باستثناء بعض القرى التي يقطنها عدد محدود من الناس كانوا يمارسون مهنة صيد (الأسماك) عل اعتبار مورداً رئيساً للرزق وقد كانت في ذلك الوقت خاضعة للإدارة البحرينية(٥). غير أن أهمية جزر حوار تزداد في عام ١٩٢٥م بعد اكتشاف النفط فيها مما اذى الى دفع شركات النفط الاجنبية إلى التنافس فيما بينهم للحصول على امتيازات التنقيب واثّر في تصاعد الخلاف بين قطر والبحرين حولها بشأن السيادة عليها مما دفع حكام هذه المنطقة الى تسريع انهاء ترسيم الحدود بينهما (٦) وفي الوقت نفسه قام الشيخ عيسى بن علي ال خليفة(٧) ١٩٢٩-١٩٣٢ بمنح امتياز التنقيب عن النفط لشركة اي جي اس البريطانية قبل أن ينتقل بعد ذلك الى شركة الامريكية بابر Bapco التي طالبت بالحصول على التنقيب في جميع انحاء الاراضي البحرينية (٨) وفي المقابل قيام حاكم قطر أبرم اتفاقية تنقيب النفط عام ١٩٣٥م مع شركة نفط قطر وهي إحدى الشركات التابعة لشركة نفط العراق ، جعل هذا الى تصاعد التنافس بين قطر والبحرين في مجال استثمار النفط (٩) مما اسهم زيادة التوتر وبشكل متزايد في العلاقة بين البلدين وبلغ ذروته عام ١٩٣٦، عندما أكد خبراء النفط وجود مؤشرات على تسرب احتياطي النفط ما تحت ارض جزر حوار عندها بدأت قطر تسعى الى ضم حوار لها، وفي الوقت الذي ازداد فيه اهتمام البحرين بشكل اكبر بضمها بعد نقص النفط عندها (١٠) اذا بدأت بوادر الأزمة عندما طلب شيخ البحرين حمد بن عيسى بن علي ال خليفة(١١) (١٨٧٢-١٩٤٢) ، اوصاه وابلغ المستشار البريطاني تشارلز بيلغريف (١٩٢٥-١٨٨٠) (١٢)



اعرب فيها ان الشيخ كان قد بلغكم ان يخبر الوكيل البريطاني في البحرين جوردن لوخ مجموعة جزر حوار الواقعة عند الجبهة الجنوبي لجزيرة البحرين وساحل القطري ،هي جزء من البحرين والتي يعتبر أحد شورت استثمار النفط في البحرين ^(١٣) كما اكد أن اربعا من تلك الجزر كانت مأهولة لسكان للناس الذين يسكنون في بيوت من الحجر وكانوا يمارسون مهنة صيد الاسماك وكانوا يخضعون للتشريعات والقوانين الصادرة من قبل حكومة البحرين ،كما كانت المحاكم تنظر الى قضاياهم ^(١٤) في الواقع كانت بريطانيا تخشى من ضياع حقوق الامتيازات النفطية لذلك اكد المقيم " ان حوار تقع خارج نطاق " عنده طالب حاكم القطر الحكومة البريطانية استناداً إلى علاقات الصداقة التي تربطهم مع بعضهم ،ان تنظر الى امر جزيرة بحكمة من اجل عدم حدوث مشاكل بين البلدين (البحرين - قطر)، بالرغم من افتتاح ممثل بريطاني بان البحرين هي الحق في الملكية على الجزيرة لكن اكد يستوجب على قطر تقدم الأدلة التي تثبت ان له الحق في الملكية ^(١٥) ورداً على ذلك حاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم ال ثاني^(١٦) برسالة الى المعتمد السياسي البريطاني اكد فيها على رفض بلدهم واحتجابه ضد وجهة نظر الحكومة البحريني والبريطاني كما طالب بإبراز الأدلة التي تثبت عائديه جزر حوار للبحرين كما اكد ان جزر حوار جغرافياً تتبع قطر مما يجعلها ضمن سياده قطر ،كما لا يوجد صحة من الادعاءات البحرين بانها تحكم الجزر التي كانت منذ عام ١٨٦٨ تحت السيادة القطرية وفي ختام اكد منع البحرين من القيام بأي أعمال في الجزيرة وبصفته حاكماً للبلاد فان كل الجزر والشواطئ وغيرها تابع له ^(١٧) عندها ردت قطر على الادعاءات البحرينية حول حوار على الرغم من انها لم يكن لديها اي حامية عسكرية في الجزر منذ مائه عام ،كما لم يكن سكان في حوار والناس الذين تدعي البحرين ليسوا سوى صيادين يرتادون المنطقة موسمياً من اجل الصيد ثم يغادرونها ^(١٨) عندها ردت الحكومة البحرينية وفي نفس العام على لسان مستشارها بيلغريف بذاكرة اكد فيها " ان الجزر كانت ولا تزال ملكاً لحاكم البحرين ويسكنها رعاياه منذ القرن ،كما ان جزر حوار بعيدة عن اي تهديد أو تصرفات من جانب قطر اما فيما يخص صيادي الاسماك ووصف غير صحيح لبقعة تضم جالية من العرب سكنوا فيها لفترة طويلة في بيوت مع عائلاتها ومواشيها - وايضا يمارسون اصطياد الاسماك من اجل بيعها الى المنامة ^(١٩) كما ان اهالي حوار جواز يوجد لديهم سفناً مسجلة في البحرين وعندما تبحر كانت ترفع العلم البحريني ،وكان أيضا يعملون بصيد اللؤلؤ ويحملون تصاريح الغوص الرسمية ويدفعون رسوم التسجيل والغوص الى حكومة البحرين ^(٢٠) ومع استمرار تبادل الادعاءات الدولتين عندها قام المقيم السياسي (بيلي) في ٢٣/كانون الاول ١٩٤٧ بأرسال رسالتين متطابقتين الى كل من حاكمي البحرين وقطر طالبتهم فيها بالاتي

- ١- السعي لتحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين طبقاً لمبادئ العدل والانصاف.
- ٢- تحديد منطقة جوز حوار التي ترى الحكومة البريطانية انها تابعة للبحر.

٣- تقرير تبعية الجزر الاخرى مثل فشت الديبل وجراده للبحرين مع الإشارة انهما ليست جزير وليس لها مياه اقليمية، وقد رفضت المطالب المذكورة معتبرة ان ذلك يتعارض مع الحقائق التاريخية مؤكدة ان تلك الجزر تابع الى قطر.

وفي عام ١٩٦٤م قدمت قطر باعتراض رسمي على إعلان البحرين التي صرحت وأكدت تبعية كل من الديبل وجرادة تابعة لها وضمت مياهها الإقليمية، إذا دعت قطر تسوية الخلاف حول الجزر بالطرق الودية، إذا قدمت مشروع اثناء زيارة الشيخ احمد بن علي ال ثاني الى البحرين مجموع من المقترحات اذا نص بإنشاء جزيرة في المياه الإقليمية بدلا من التمسك بحوار كما أكد ابرام اتفاقيات للتعاون اقتصادية بين البلدين لكن لم تحصل على قبول من قبل البحرين، وفي العام التالي، قام الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة حاكم البحرين بزيارة لقطر وجرت مباحثات بشكل رسمية اذا تمسكت قطر بمطالبها المتعلقة بالحصول على جزر حوار ومقابل اعادة طرح مقترح انشاء جزيرة اصطناعية في المياه الإقليمية البحرينية، الى جانب إبرام اتفاقية تعاون اقتصادي بين البلدين لكن المقترح لم يحصل على تأييد شيخ البحرين (٢١) واستمرت البحرين في فرض سيطرتها وسيادتها على جزر حوار مدعومة بقوة السلاح، حيث أنشأت مواقع ووحدات عسكرية في منطقة فشت الديبل (٢٢) على اعتبارها مناطق متنازع عليها (٢٣) وتجددت المفاوضات وبشكل اكبر في عام ١٩٦٨ من اجل قيام الاتحاد التساعي (٢٤) للامارات الخليج العربي، حيث انشغل كل البلدين بمشروع بالاتحاد لاسيما وان طموح قطر البحرين منصبا حول رئاسة الاتحاد، الا انه لم يتحقق بسبب الخلافات القبلية عندما اعلنت البحرين استقلالها في ١٤/١٠/١٩٧١، وانشغال كلا الدولتين في امور الاستقلال والحكم (٢٥).



المبحث الثاني: تطور النزاع القطري البحريني بعد الاستقلال ١٩٧١/١٩٨٢

بعد حصول كل البحرين وقطر على استقلالهما عن بريطانيا عام ١٩٧١ بدأت صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين من اجل ايجاد افضل الحلول لأنها الخلافات القائمة بينهما ولاسيما الصراع بشأن جزر حوار (٢٦) إلا ان الخلاف تجدد مجدداً وبشكل اكبر مع اكتشافات الغاز والنفط، إذا اعلنت شركة شل في عام ١٩٧٣ وشركة Wintr shall الألمانية عام ١٩٧٤ اكتشاف حقول غاز الشمال، والذي يعرف في الجانب الايراني (حقول بارس الجنوبي) والذي يعتبر من اضخم واكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم ويعد من اهم مصادر قوتها الجيولوجية (٢٧) عندها طالبت حكومة



طالبت الشركة من الحكومة القطرية ان تحديد ملكية قطر على المواقع المزمع إجراء عمليات تنقيب فيها^(٢٨) وقد أسهم في تأجيج الخلاف الحدودي بين البلدين عندما حاولت قطر التوصل من أجل حل النزاع وذلك بتقديم عدد من المقترحات من قبل الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني على البحرين، قد قديم اقتراح لإنهاء أزمة الحدود بين البلدين كانت من بينها إنشاء جزيرة اصطناعية في المياه الإقليمية البحرينية بدلاً من جزر حوار ،بالإضافة إلى إبرام اتفاقية للتعاون اقتصادي بين البلدين في مجال التنقيب عن البترول داخل المناطق محل النزاع مع احتفاظ كل دولة بموقفها بالنسبة لموضوع مسألة السيادة^(٢٩) وإنشاء جسر يصل يصل بينهما يمتد من قطر الى جنوب البحرين ويمر فوق جزر حوار^(٣٠) ، لكن حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل ثاني طلب من قطر مهلة من الوقت من أجل التشاور واخذ رأي أفراد الأسرة الحاكمة والتفكير في العرض لكن البحرين كانت تريد المماطلة والابقاء الوضع كما هو عليه الى جانب الاصرار في ضم اكثر عدد ممكن من الجزر المتنازع عليها^(٣١) وقد تطور الموضوع في عام ١٩٧٦ الى مواجهة عسكرية بين البلدين لولا جهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية أسهمت من أجل احتواء الأزمة وعدم حدوث اي اصطدام عسكري بين البلدين الا ان هذه الجهود لم تستمر من احتواء الموقف وحل نزاع الحدودي بل حتى اذا الى عرقلة التعاون الاقتصادي بين البلدين^(٣٢) وعلى الرغم من اعلان الدولتان التزامهما بالإطار العام للتسوية ، لكن وقوع عدد من الاحداث اذي الى تجديد النزاع ففي عام ١٩٧٧ قامت الشركة الالمانية wintershall تجديد رغبتها في التنقيب عن النفط والغاز في المناطق الحدودية، لكنها أجرت اتصالات مع الحكومة البريطانية للاستفسار عن ملكية المنطقة التي تريد تنقيب فيها وهل تعتبر منطقة متنازعاً عليها وتحديد تاريخ بدء النزاع عندها جاء رد الحكومة البريطانية بأن كلا الدولتين لم تلتزما بالقرار الصادر عام ١٩٤٧^(٣٣) مما جعل الشركة الالمانية تردد بعمليات التنقيب عن النفط ،مما اثر كبير على المنطقة ، وثار تأجيج النزاع مجدداً بين البلدين خاصيتين في عام ١٩٧٨ عندا اعلان خبراء النفط ان حقل دخان النفطي بقطر وهو أكبر الحقول النفط قد بدأ بوجه خطر تسرب احتياطاته النفطية في تجوفان طبيعية تحت الارض إلى جزر حوار ،مما زاد في مطالبة البحرين بإثبات سيادتها تلك الجزر وخاصيتين بعد استنفذت البحرين معظم مواردها النفطية ،وانخفاض عائداتها^(٣٤) وفي الوقت نفسه أجرت البحرين مناورات عسكرية بالقرب من جزر حوار وذلك لتثبيت لقطر على انها صاحبة السيادة في هذا المنطقة ، وهو ما قوبل برد قطر على تصرفها باعتقال عدد من صيادي الاسماك (البحرينيين) الذين كانوا يمارسون الصيد في نفس المياه المتنازع عليها^(٣٥) لكن هذا التصرف لم يوقف في رغبة واصرار البحرين بضم جزر حوار اليها ، ففي عام ١٩٨٠ قامت البحرين بعد من الاجراءات منها اعلن راديو البحرين بقيام رئيس الوزراء البحرين سمو الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة بتدشين سفينة حربية بحرينية حملت اسم حوار تتكون (٤٠٠) جندي مناورات عسكرية في منطقة فشت الديبل كما وأنشأت مخازن واسعة تحت الارض لتخزين السلاح ، ومنحدرات ومرافق لاستخدامها من أجل هبوط الطائرات ،والسيارات المدرعة ،الى جانب ذلك اجرت مناورات عسكرية مشتركة مع فرنسا في جزر حوار وقد اعتبرت قطر هذه الاعمال استفزازيا لها وخرق لاتفاق السابق^(٣٦) ولم تهتم البحرين للاعتراضات قطر اذا قمت بتشديد قصر في جزيرة حوار يعود إلى ولي عهد الامير الشيخ حمد بن عيسى

ال خليفة ، كما اعلنت البحرين ٢٠/اكتوبر/١٩٨٤ عزمها على اجراء دراسات بالتعاون مع خبراء امريكيين بشأن انشاء مشروع ضخ لردم منطقة "فشت العلقم" لإنشاء مدينة عليها بالتعاون مع بعض الشركات العالمية كان الهدف منه حتى يتسنى للبحرين المطالب بحقوقها بنصف غاز الشمال القطري ،فضلاً عن مد جسر يربط البحرين وقطر (٣٧) كما قامت البحرين ببناء منارة يستخدمها خفر السواحل الامر الذي زاد سوءاً اذا الى تصعيد الحدة الى المواجهة المسلحة اذا قامت القطر في ٢٦/ايلول/١٩٨٦ وارسلت اربع مروحيات هليكوبتر. تابعة لسلاح الجو القطري الى "فشت الديبل" حيث هاجمت منشآت كان ينوي الجيش البحريني التمرکز فيها مما سبب الى إصابة عدد من الجرحى في المنطقة محظورة واحتجزت ٢٩ من موظف الدين يعملون في الشركة الهولندية المنفذة للمشروع واعتقال ٣٠ من عمال البناء الدين كان يعملون في إنشاء مركز مخفر السواحل (٣٨) كما دفعت البحرين الى الاستنفار العسكري ويشمل المدفعية الثقيلة ومضادة للطائرات واعلنت جميع المناطق المتنازع عليها أصبحت مناطق محظورة من الناحيتين البحرية والجوية وبعد تلك الحادثة ساد الهدوء وقد وافقت لكل الدولتين باخذ برأي الملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث: موقف المملكة العربية السعودية من النزاع ١٩٧١-١٩٩٠

اهتمت المملكة العربية السعودية بالنزاع البحريني - القطري وسعت إلى ايجاد حل لهذه المشكلة وبشكل كبير بحكم موقع المملكة الحدودي والجغرافي الذي يربط بين تلك الدولتين. كما اسهمت المملكة في رسم الحدود البحرية الجنوبية مع ايران وتمكنت من التوصل إلى اتفاق تم تحديد الحدود القطرية الايرانية الأمر الذي ساعد على الحد من تأثير النزاعات التي تحدث بين جيرانها حتى لا تتأثر هي وبمصلحتها (٣٩) ومع تصاعد الخلاف بين القطر والبحرين بادرت المملكة العربية السعودية للتوسط بين الطرفين عام ١٩٧٤، اذ قام الملك فيصل بن عبد العزيز على تقريب وجهات النظر بين الطرفين استغلت المملكة وجود الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة في لندن لتلقي العلاج وفي الوقت نفسه قيام امير قطر بجولة أوروبية عندها تم جمعهم وجراء المفاوضات بين الجانبين وقد أبدت قطر استعدادها للموافقة تخطيط الحدود البحرية وتحديد الجرف القاري بين البلدين والتنازل عن المطالبة بجزر حوار مقابل حصولها على حصة من عوائد النفط المكتشف في حوار ، وإنشاء جسر يربط قطر حتى جنوب البحرين ويمر من فوق جسر حوار (٤٠) الا أن الاجتماع لم يسفر الى نتائج ترض الطرفين وبشكل كبير من قبل البحرين اذا رفضت معظم المقترحات المقدمة (٤١) ولم تتوقف المملكة في تقريب وجهات النظر من جديد وبدأت جلة جديدة من المباحثات بين البلدين في جده في الفترة ٢-٣/كانون الثاني ١٩٧٤، حيث طرحت مقترحات جديدة لتسوية النزاع الا ان البحرين رفضتها جميعاً المقترحات واصرت على الاحتفاظ بالسيادة وعدم منح حوار الى قطر وتمسكه قرار ترسيم الحدود ١٩٤٧ (٤٢) ولم يلبث ان تجدد النزاع من جديد عام ١٩٧٦ بعد فشل تلك المفاوضات جددت المملكة استئناف جهودها للتوسط من جديد بين البلدين من اجل حل وتسوية المشكلة القائم بينهما ، اذا قام الملك خالد بن عبد العزيز بزيارة رسمية الى دولة القطر وعقد اجتماعات مع المسؤولين القطريين وطلب تزويده بدراسة مفصلة حول المواضيع المتعلقة بالنزاع قطر والبحرين السياسية (٤٣) عندها واصل وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبد العزيز ال سعود مهمة التوسط بين البحرين والقطر حيث تبادل بينهم رسائل شفوية من اجل تقريب وجهات النظر إلا أن المساعي لم تحقق النتائج جيدة وانتهت بالفشل ، على الرغم من ذلك واصلت جهودها وعادت المملكة جهودها لجمع الطرفين واكدت امتناع كل الطرفين بعدم التصرف بالجزر حتى يتم حل النزاع والتوصل إلى تسوية نهائية (٤٤) إلا ان الدولتين لم تلتزما بذلك استمر النزاع وخاصتين خلال عام ١٩٧٨ الامر الذي دفع المملكة إلى تكثيف مساعيها من اجراء مفاوضات بين الطرفين انتهت اجراء اتفاقية اكدت على مجموعة من المبادئ من أبرزها.

- ١ - امتناع البلدين عن اتخاذ اي اجراء يؤدي الى تعطيل أو وقف المفاوضات المتعلقة المناطق المتنازع عليها.
- ٢ - امتناع البلدين عن اي اجراء من شأنه يعزز الموقف القانوني لأي منهما في المناطق الحدودية المتنازع عليها.
- ٣ - التزام البلدين بعدم تغيير الوضع الراهن المناطق الحدودية المتنازع عليها.

٤- اعتبار أي تصرف من هذا القبيل ومخالف للمبادئ ولا يترتب عليه أي أثر قانوني^(٤٥) لكن هذه الاتفاقية لم يوقف النزاع، بل تجددت المشكلة مجددا مطلع عام ١٩٨٢ وكادت أن تتحول الى صراع ومواجهة مسلحة لولا تدخل المملكة إذا قامت تخفيف من حد التوتر من خلال استخدام الأساليب الدبلوماسية، إذا قامت المملكة بتمرير قرارات عبر مجلس التعاون الخليج الذي شكل لجنة للنظر في النزاع وأصدر المجلس في دورته الثالثة التي عقدت في الرياض. بياناً تضمن عدداً من القرارات، أكدت يجب على الدولتين وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين البلدين، وطلب المجلس من المملكة العربية السعودية بمواصلة مساعيها الحميدة فوراً لأنها خلاف. التأكيد على استمرار علاقات الأخوية بين البلدين والامتناع اي تصرف يزيد الخلاف بين البلدين ،وان يتقبل البلدين المساعي الدبلوماسية وان تتعهد بالامتناع عن اي عمل من شأنه يعيق سير المفاوضات ،وان تتعهد الدولتان بعدم القيام بأي تصرف من شأنه أن يعزز المركز القانوني لإحدهما او يضعف المركز القانوني للدولة الاخير في المناطق الحدودية المتنازع عليها^(٤٦) وعلى اثر هذه المبادرة تم الاتفاق بين الطرفين أسهم الى استقرار الوضع لفترة ليتصاعد الخلاف بين الطرفين وبل مقابل أصرت المملكة على مواصلة جهودها في وضع حل للنزاع، فقد استطاعت في ابريل /١٩٨٦ ، من التوصل الى اتفاق نص على الافراج عن المحتجزين بعد ١٧ يوماً. وواصلت وساطتها لاحتواء الخلاف وشكلت لجنة ثلاثية برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ن عبد العزيز من اجل حل نهائي للمشكلة وقد أكدت المملكة في حال عدم الوصول الى حل او تسوية يقبل بها الطرفين سوف يتم اللجوء الى هيئة تحكيمية يرضا عليها الطرفين لتتخذ قراراً نهائياً وملزماً لهما^(٤٧) لكن لم تؤدي الوساطة تحقق النتائج التي تأملها المملكة الى حل النزاع وذلك لتمسك البحرين بقراري عامي ١٩٣٩ و١٩٤٧، في الوقت نفسه أكدت قطر القرارات السابقة لا تمنح الحق للبحرين بالسيادة على جزر الحوار^(٤٨) وبعد فترة من الخلافات من كلا الجانبين تدخلت المملكة لوضع مبادرة جديد أسفرت الى عقد اجتماع ثنائي مع وزراء الخارجية البحريني امير السابق الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة وامير القطر السابق الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني في الرياض ايار /١٩٨٦ وقد تعهد على عدم ارجاع الاوضاع عما كان عليه سابقاً والامتناع عن استخدام القوة العسكرية من الطرفين وتشكيل لجنة تقوم بمراقبه الوضع الميداني من اجل عدم حدوث اي نزاع فيما بينهم مع النظر الى الوثائق التي يستند أليها كل الدولتين ورفعها الى المحاكم الدولية " محكمة العدل الدولية " في لاهاي هولندا من اجل وضع حل يرضي الطرفين^(٤٩) ومع استمرار المملكة في أداء دور الأخوي الوسيط بين الطرفين واستمرار مطالبة الطرفين للتوصل الى حل سلمي يرضي الطرفين ولا يجعل القضية دولية ، في الوقت نفسه شهدت المنطقة مشكله جديد جعل المملكة تسعر بقلق بعد الاجتياح العراقي للكويت في اب/١٩٩٠ لذلك دفع المملكة الى تكثيف ووساطتها وجهودها الدبلوماسية لحل النزاع لكي يتسنى لها مواجهة الخطر العراقي بعد المشاركة الفعلية في عاصفة الصحراء التي انتهت الغزو العراقي للكويت^(٥٠)

المصادر

^١ -جاسم بن محمد ال ثاني: هو الحاكم الثاني لدولة قطر تول الحكم يعد وفاة والده الشيخ محمد بن ثاني ولد ونشأ في غويرط شمال شرق القطر، حيث تلقى تعليمه على أيدي رجال الدين والفقه والشرعية الى جانب ذلك يجيد اللغة الفرنسية وقد شارك والده في ادارة شؤون البلد

^٢ -مدينة الزبارة: مدينة قطرية تقع شمال غرب دولة قطر وتبعد حوالي ١٠٥ كيلومترات عن العاصمة الدوحة، جاءت تسميتها نسبة الى خليج الواقعة عليها، يسكنها قبيلة النعيم التي كانت موالية لحكام البحرين كما واحيطت المدينة بسور حولها لحمايتها، وعندما اندلعت مواجهات بين قطر والبحرين عليها عام ١٨٧٨ واستطاع شيخ قطر القاء خسائر كبيرة بهم واجبارهم دفع غرامة مالية الى جانب اخضاع المدينة تحت السيادة القطرية. ينظر: ابراهيم فاعور الشرعة وايهاب محمد على زاهر، مدينة الزبارة في قطر وتطورها بين عامي ١٨٧٣-١٩٠٢، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد ٤٦، ٢٠١٩/٣، ص ٣١١؛ غنام محمد رميض العجيلي، فصول في تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية الحديث المعاصر، ط١، الدار العربية للطبوعات، دم، ٢٠١٤، ص ١٦٩.

^٣ -احمد منيسي، الجذور التاريخية للنزاع القطري-البحريني، الاهرام، القاهرة، ١٦/٣/٢٠٠١، ص ١.

٤- جزر حوار: هي عبارة عن مجموعة من الجزر البركانية التي تبلغ حوالي ١٦ جزيرة تابعة لمملكة البحرين، وتكون صغير وكبير وتقع قبالة الساحل الغربي لدولة قطر (على بعد كيلومترين فقط منها) وتبعد نحو ٢٠ كيلومتراً جنوبي الجزيرة الأم للبحرين. تبلغ مساحتها الإجمالية قرابة ٥٢ كيلومتراً مربعاً، واهم هذه الجزر سواد الشمالية، وسواد الجنوبية وربض عجيرة وربض الشرقية وربض الغربية جزيرة الوكور وجزيرة أبي سعادة وجزيرة المجزورة وجزيرة المغربية وجزر الحجيات، وتُعد "جزيرة حوار" هي الأكبر مساحةً بينها. ينظر: محمد عبد الرضا عبد جاسم، الحدود القطرية -البحرينية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، ص ٤٠.

٥- جاسم محمد يوسف كريم، النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٠، ع ٢٤، ٢٠٠٢، ص ص ٢٣٤-٢٣٦.

٦- محمود احمد محمد، الموقف البريطاني من النزاع القطري -البحريني حول مدينة الزيارة ١٩٣٧/١٩٥٠، كلية الآداب جامعة الفيوم، مجلد ١٤، ١٢/٢٠٢٠، ص ٦.

٧- ولد الشيخ عام ١٨٤٨م وتولى القيام بمهام ادارة البلاد في عهد والده وقد شارك في الكثير من المعارك اخرها الضلع التي توفي فيها والده عندها غادر الشيخ البلاد واقام في قبيلة النعيم لكن لم يستمر طويل ثم عاد البلاد وحكم ٦٣ عاماً أطول فترات الحكم في المنطقة اضطر توقيع اتفاقية مع بريطانيا لا انه كان من المحاربين في التدخل في شؤون البلد وقد استطاع من تطوير المستوى الاقتصادي للبلد يعتبر مؤسس نهضة البحرين الحديثة. ينظر: محمد احمد عبد الله، آل خليفه في شبه جزيرة قطر دراسة في الجغرافيا السياسية، حولية مركز دراسات البحرين، ٢٠١٩/٣/١، ص ٥٠-٥١.

٨- سطاتم بن غانم بن سعد الحربي، التطور السياسي في قطر ١٩٤٩/١٩٧٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية، ٢٠١٥، ص ص ١٥٠-١٥٢.

٩- محمد كمال احمد محمد، بريطانيا النزاع القطري البحريني حول جزر حوار، مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد ١٢، العدد ٢/يوليو/٢٠٢٠، ص ١٠٠٦.

١٠- خالد زكريا السرجاني، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٥، ١٩٨٦، ص ١٧٩، اراء جميل صالح العكيلي، السياسية الاقتصادية في البحرين ١٩٢٣/١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشيد، جامعة بغداد، ٢٠٤٤، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

١١- حمد بن عيسى آل خليفه: ولد عام ١٨٧٢ في مدينة المحرق، اشتهر بدكائه ومعرفته العلمية وشجاعته، تولى الحكم عام ١٩٢٣ وقد شهدت البلد في عهد حديث مهم إذا بدأ التنقيب عن النفط وتم تصديره خارج البلد واستمر في حكم البلد حتى وفاته ١٩٤٢. ينظر: سوسن جبار عبد الرحمن، تطوير الحركة السياسية في البحرين ١٩٩٢-٢٠٠٢، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد (١٣)، العدد ٢ لسنة ٢٠١٤، ص ص ٨٠٠-٨٠١.

١٢- تشارلز بلكريف: ولد عام ١٨٩٤ أكمل تعليمه في جامعة اكسفورد ثم التحق الى الجيش وعمل في عدد من البلدان العربية، وقد يبرز اسمه عندما تم تعيينه مستشار البريطاني لحكومة البحرين عام ١٩٢٦-١٩٥٧ وقد كان له دوره شامل فلم يكن يقدم مشوره بل كان يدير الشؤون الادارة للبحرين وقد ظل في منصبه حتى عام ١٩٥٧ وقد توفي عام ١٩٦٩. ينظر: شرف محمد علي المزعل، دور المستشار البريطاني تشارلز بلكريف في تأسيس دولة البحرين الحديثة دراسة تاريخية (١٩٢٦-١٩٥٧)، مجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، مجلد ١٢٥، ٢٠١٣، ص ٢.

١٣- حيدر لازم عزيز، الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين دراسا تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٢، ص ص ٦٥-٦٦.

١٤- سطاتم بن غانم بن سعد الحربي، المصدر السابق، ص ص ١٥٢-١٥٣.

١٥- جريدة الزمان (٢٠٠٠)، القطر، ١٤/٦/٢٠٠٠، ص ٢.

١٦- عبد الله بن قاسم آل ثاني: ولد عام ١٨٧٤ في منطقة الريان وهو الابن الرابع لحاكم قطر قاسم بن محمد آل ثاني، تولى حكم البلد عام ١٩١٤ حتى ١٩٤٩ وقد استطاع من ادارة البلد واصلاح الاوضاع

- الداخلية، وتطبيق القانون، واستطاع من القضاء على المنازعات بين القبائل كما استطاع تخلص البلد من الحماية العثمانية بمساعدة بريطانية وقد لقب من قبلهم (الصدیق السامي لإمبراطورية الهند). ينظر: زهير قاسم محمد وميثاق فتاح خلف، الشيخ عبد الله بن قاسم ال ثاني ودوره السياسي والاقتصادي في قطر حتى عام ١٩٤٩، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، ع ٢٨، ٢٠٢١، ص ٢٩٢
- ^{١٧} -محمد فاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية، مؤسسة الثقافية الجامعية، الاسكندرية، ١٩٦٢، ص ١١٤
- ^{١٨} -ياسر حمد خليفة واحمد صالح خليفة، النزاع القطر -البحريني على جزر حوار ١٩٧١/١٩٨١، كلية الآداب، مجلة الانبار، ص ص ٣٣١-٣٣٢
- ^{١٩} -محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٣، ص ص ٢٧١-٢٧٢
- ^{٢٠} -حيدر لازم عزيز، المصدر السابق، ص ٧٩.
- ^{٢١} -عماد حاتم حسن الموسوي، العلاقات البحرينية الخليجية ١٩٧٤/١٩٨١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ص ٢٩-٣١.
- ^{٢٢} -فشت الدبيل: كلمة معربة عن الانكليزية وتعني العمق وتعني البئر، فالدبيل اذن البئر العميق اما الفشت فهو الضحضاح او المياه الضحلة ناما قطعة جرادة فهي خزيرة صغيرة شرق جزيرة ستره. ينظر: نقل انعام عبد العظيم شاهين، موقف محكمة العدل الدولية من النزاع القطري البحريني حول جزر حوار ١٩٩١-٢٠٠١ دراسة تاريخية، مجلة دراسات تاريخية، ع ٢٦، حزيران/٢٠١٩، ص ٤٥٢.
- ^{٢٣} -ياسر حمد خليفة وآخرون، المصدر السابق، ص ٣٣٣.
- ^{٢٤} -وحيد فكري رأفت، انهيار الاتحاد التساعي للامارات العربية في الخليج وقيام اتحاد سباعي، مجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ١٩٧٢، ٢٨، ص ص ٣٣١-٣٣٢
- ^{٢٥} -الاتحاد التساعي : مشروع وحدة سياسية قدم عام ١٩٦٨ من قبل حكومة قطر إلى مؤتمر الحكام بدبي كان يهدف لجمع ٩ إمارات خليجية تشمل الامارات السبع التي تشكل دولة الامارات اليوم كما تضمن أن تسمى كل اماره من الامارات الخمس ولاية. يتناوب الحكام الولاية رئاسة هذه الامارة لكن هذا الاقتراح لم يلق موافقة من جانب الامارات الخمس المعنية أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، ورأس الخيمة، التي أصرت على مساواتها بالإمارات الاخرى. ينظر: احمد زكريا الشلق، مشروع الاتحاد التساعي في الخليج ١٩٦٨-١٩٧١، شؤون اجتماعية، ع ١١، ١١/ربيع/١٩٩٤، ص ٥-١٠.
- ^{٢٦} -وحيد فكري رأفت، انهيار الاتحاد التساعي للامارات العربية في الخليج وقيام اتحاد سباعي، مجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ١٩٧٢، ٢٨، ص ص ٣٣١-٣٣٢؛ حسن محمد البحارنه، دول الخليج العربي، شركة التنمية والتطوير، بيروت، ١٩٧٣، ص ص ٢٢٥-٢٢٧.
- ^{٢٧} -ستار جبار الركابي، الدول الصغيرة وأثر مساحتها على سلوكها السياسي، دولة قطر نموذجا، كلية الآداب، مجلة مداد الآداب، ص ٥٧
- ^{٢٨} -يوسف الهاجري، سراب الوحدة في الخليج دراسة في الإشكاليات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى، دار الصفا، لندن، ١٩٩٣، ص ١٠٢.
- ^{٢٩} -محمد حسن القاسمي، حكم محكمة العدل الدولية في النزاع القطري -البحريني وانعكاساته على قضية الجزر الاماراتية المحتلة، مجلة الحقوق الكويتية، العدد ٣٤، ص ٢٠٠.
- ^{٣٠} -مجيد حميد شهاب، الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، مجلة أدب الكوفة، ع ٥، ٢٠٠٩، ص ص ١٠٤-١٠٥
- ^{٣١} -جريدة النهار (بيروت)، ع ٢٢، ١٠٢٠/ايلول/١٩٧٤
- ^{٣٢} -سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج وعضلة السيادة والشرعية، ط ١، مطبعة مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، (دم، ١٩٩٣) ص ٧٨.
- ^{٣٣} -سارة محمد عبد الحكيم، النزاع بين قطر والبحرين حول جزر "حوار: مجلة وقائع تاريخية، كلية الاداب، مركز البحوث والدراسات التاريخية، العدد ٢٧، جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٢٥.

- ^{٣٤} -عمار ابو ضاسة، دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة قسنطينة، ٢٠١٢، ص ٧٢.
- ^{٣٥} -المصدر نفسه.
- ^{٣٦} -وداد خضير الشتيوي، النزاع البحريني القطري حول جزر حوار ١٩٣٨/١/٢٠٠١، مجلة الخليج العربي، مجلد ٣٣، العدد ١، البصرة، ٢٠٠٤، ص ٢٦.
- ^{٣٧} -احمد منيسي، الجذور التاريخية للنزاع القطري البحريني، مجلة الاهرام، ٢٠٠١/٣/١٦.
- ^{٣٨} -عبد الله عبد الامير، الصراع السعودي القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، مركز البين للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧، ص ١٩.
- ^{٣٩} -احمد محمد ناصر الدهيمي، مشكلة الحدود بين قطر والبحرين: أسبابها وتطوراتها ونتائجها ١٩٧١-٢٠٠١، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٢٥.
- ^{٤٠} - النهار، العدد ١٠٢٠، ٢٢/أيلول/١٩٧٤.
- ^{٤١} -ياسر حمد خليفة واحمد صالح خليفة، المصدر السابق، ص ٣٣٥.
- ^{٤٢} -جاسم محمد يوسف كريم، المصدر السابق، ص ٢٢٤.
- ^{٤٣} -الكويت، العدد ٦٣٦٩، ٢٩/نيسان/١٩٨٦.
- ^{٤٤} -حسين احمد ابراهيم المعموري العلاقات القطرية البحرينية ١٩٣٦/١/١٩٨١، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلد ١، العدد ٨، جامعة بابل، ص ١١٨.
- ^{٤٥} -يوسف الهاجري، المصدر السابق، ص ١٠٢.
- ^{٤٦} -احمد منيسي، الجذور التاريخية للنزاع القطري البحريني، جريدة الاهرام المصرية، العدد ٢٠٠١/٣/١٦.
- ^{٤٧} -عيسى بن اسماعيل العيسى، العلاقات السياسية السعودية القطرية من ١٩٧٢-٢٠٠٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الاردن، ٢٠١٥، ص ٥٧.
- ^{٤٨} -مشاري عبد الرحمن النعيم، النزاع الحدودي بين الدول الناشئة: النزاع الحدودي البحريني-القطري ١٩٣٥-٢٠٠١ مجلد ٢٣، العدد ٢، مجلة جامعة الملك سعود -الحقوق والعلوم السياسية، ص ١٥٧-١٥٨.
- ^{٤٩} -محمد حسن العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، ط ١، دار الكتاب الحديث، الامارات ٢٠٠٢، ص ٣١٠-٣١١.
- ^{٥٠} -عيسى بن اسماعيل العيسى، المصدر السابق، ص ٧٥.